ظاهرتا التأويل والتقدير عند النحويين

هاشم موسى محمد هاشم

قسم اللغة العربية، كلية التربية، جامعة كسلا، السودان

إيميل hashim196925@gmail.com

مستخلص الدراسة

هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية هاتين الظاهرتين في تحقيق الفهم الدقيق للتركيب اللغوي العربي، خاصة في الحالات التي لا تكون فيها العلاقات النحوية واضحة جلية. تتناول هذا الدراسة ظاهرتي التأويل النحوي العربي والتقدير وهما من الظواهر اللغوية المهمة التي لعبت دوراً مهماً في تحليل النصوص وتفسيرها عبر العصور، تقوم الدراسة بتقديم تعريفات لكل من التأويل والتقدير مع شرح كيفية استخدام العلماء لهاتين الأداتين في مختلف النصوص الأدبية والدينية مثل القرآن الكريم والشعر العربي القديم، كما تتناول الدراسة تطور مفهوم التأويل والتقدير عبر المدرستين (البصرية والكوفية) والاختلافات التي ظهرت في تفسير النصوص وتطبيق القواعد النحوية. وقد اشتملت الدراسة على بعض مظاهر التأويل النحوي، مثل التقديم والتأخير، والحذف والإضمار، والفصل، وأهم مظاهره التقدير وقد اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي وتوصل إلى نتائج من أهمها أن التأويل أحدث بتقدير العامل تخريجات كثيرة ومتنوعة في القواعد النحوية، أيضاً قد لجأ بعض النحاة إلى التأويل في كثير من المسائل في كتب الخلاف النّحوي مما أثرى الدرس النحوي.

الكلمات المفتاحية: التأويل؛ التقدير؛ التقديم؛ التأخير؛ الحذف

The Phenomena of Interpretation and Ellipsis among Arabic Grammarians

Hashim Musa Mohamed Hashim

Department of Arabic Language, Faculty of Education, University of Kassala, Sudan

Email: hashim196925@gmail.com

Abstract

The study aimed to highlight the importance of these two phenomena in achieving proper understanding of the Arabic linguistic structure, especially in cases where the grammatical relationships are not clear on the surface. The study also dealt with an in-depth study of the two phenomena of Arabic grammatical hermeneutics and estimation which are important phenomena that have played a pivotal role in analyzing and interpreting texts throughout the ages. The study provided precise definitions of hermeneutics and estimation while explaining how scholars use these two tools in various literary and religious texts such as the Holy Qur'an and ancient Arabic poetry. The study also addressed the development of the concepts of hermeneutics and estimation through the major grammatical schools (Basra and Kufah) and the differences that appeared in the interpretation of texts and the application of grammatical rules. The study included some aspects of grammatical hermeneutics, such as precedence and delay, deletion and embedment, and separation and its most important aspects of estimation. The researcher adopted the descriptive analytical approach, and reached results, the most important of which is that hermeneutics produced with the estimation of the factor, many and varied interpretations of grammatical rules. Also some grammarians resorted to hermeneutics in many issues in books of grammatical disagreement, which enriched the grammatical lesson.

Keywords: Interpretation; supposition; Proposing; Postposing; Ellipsis

1. مقدمة

تعدّ ظاهرتا التأويل والتقدير من أبرز الظواهر التي اعتمد عليها النحويون في تفسير الظواهر اللغوية الخارجة عن القواعد القياسية ، فقد لجأ النحاة إليها لتوجيه النصوص القرآنية والشواهد الشعرية والنثرية التي لا تنسجم ظاهرياً مع الأصول النحوية.

أسباب اختيار الموضوع

التأويل والتقدير هما ظاهرتان مهمتان في النحو العربي، تستخدمان لتفسير وتحليل البنية النحوية للجمل. فالتأويل في النحو العربي يعني البحث عن المعنى المحتمل أو الخفي وراء تركيب معين في الجملة، ويستخدم عادة عندما يكون هناك أكثر من تفسير محتمل للتركيب النحوي، أو عندما يكون التركيب غير مألوف أو غامض، فالتأويل يساعد في توضيح المراد من الجملة وإزالة اللبس، ويعتمد على السياق والمعرفة باللغة العربية. أما التقدير فهو عملية افتراضية يتم فيها إضافة كلمات أو حروف غير موجودة بشكل صريح في النّص، لكنها تفترض لتكملة المعنى أو لتوضيح التركيب النّحوي، فالتقدير يستخدم عندما يحذف جزء من الجملة لأسباب بلاغية، أو أسلوبية، وتبقى العلاقة النحوية مفهومة ضمنياً.

أسئلة الدراسة

ما مفهوم التأويل وما مظاهره؟ وما مفهوم التقدير وما أهميته؟ فيم يستخدمان؟ وما أهميتهما في الأساليب النحوية؟ وما أوجه التشابه والاختلاف بينهما؟ وما الأهمية البلاغية للتقدير؟ وما أبرز القواعد النحوية التي ارتبطت بهما؟ وما دورهما في تفسير وتحليل النصوص القرآنية والأدبية؟ وكيف يسهمان في تحليل النصوص الأدبية والقانونية المعاصرة.

أهمية الدراسة

يسهم هذا البحث في ظاهرتي التأويل والتقدير في إيضاح الأساليب النحوية التي تتطلب تقدير محذوفات أو تأويل دلالات مما يساعد على فهم التراكيب المعقدة في اللغة العربية، وتفسير النصوص بشكل أدق فالظاهرتان لهما دور كبير في تفسير النصوص القرآنية والأدبية حيث يعتمد عليهما المفسرون. علاوة على ذلك فهما من الظواهر اللغوية

التي تعكس المرونة الكبيرة في النحو العربي، فالدراسة فيهما تساعد في فهم كيفية عمل هذه القواعد في إظهار المعاني المخفية أو المتضمنة في التراكيب اللغوية، فالتأويل هو أحد الأدوات النحوية التي استخدمها العلماء لفهم كثير من النصوص القرآنية أو الشعر العربي القديم. كما أنه يفتح الباب أمام العلماء لتحليل النصوص الأدبية والقانونية المعاصرة.

أهداف الدراسة

- إيضاح مفهوم التأويل والتقدير عند النحويين وبيان دورهما في تحليل النصوص.
- تحليل العلاقة بين الظاهرتين في الدراسات النحوية.
- اكتشاف التأثيرات العملية للتأويل والتقدير في الشرح النحوي والتفسير القرآني.
- تقديم رؤية مقارنة بين آراء علماء المدارس النحوية (البصرية والكوفية).

منهجية الدراسة

المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرتين وتحليل أراء النحويين واستنباطها وإبداء الملاحظات حولها ، وتتبع تطور المفهومين ، ومقارنة آراء النحويين وصولاً إلى نتائج وتوصيات جيدة.

2. الإطار النظري للدراسة

1.2. الأصل اللغوي الذي أخذ منه لفظ (التأويل)

قال ابن فارس : في مادة (أول) ومن هذا الباب تأويل الكلام، وهو عاقبته وما يؤول إليه. ذلك في قوله تعالى " هل ينظرون إلا تأويله " الأعراف، الآية 153 يقول ما يؤول إليه في وقت بعثهم ونشورهم ، قال الأعشى :

على أنّها كانت تأوّل حبها تأوّلَ رِبْعِيّ السِّفابِ فأصبحا

(ابن فارس، 1366هـ) يريد مراجعته وعاقبته

وفي لسان العرب التأويل: "مصدر الفعل أوَّل، يؤوِّل ، تأويلاً، من يؤول إلى كذا، أي رجع وصار إليه (ابن منظور، 1997) والأوْل : الرُّجوع ، آل الشيء يؤول أوْلاً، ومآلا، رجع، وأوَّل إليه الشيء : رجعه. والتأويل: تفسير ما يؤول إليه الشيء (الرازي 1995م)، تقول: أوَّل الكلام تأويلا وتأوله: دبّره وقدّره وفسّره.

وذكر الجوهري في الصحاح أن "المعنى والتفسير والتأويل واحد" (الجوهري، 1995م)، والتأويل الذي أراده الجوهري هنا هو توضيح آيات القرآن الكريم وبيان معناها، ومن ثم أصبح التأويل في بيان معاني القرآن، فكأنه صرف الآية لما تحتمله من المعاني.

2.2. التأويل في الاصطلاح اللُّغوي النحوي

التأويل :"بيان أحد محتملات اللفظ ....وقيل: التأويل ترجيح أحد المحتملات بدون قطع، وقيل النظر فيما نقل من الكلام مخالفاً للأقيسة، والقواعد المستنبطة من النصوص الصحيحة، والعمل على تخريجها وتوجيهها لتوافق هذه الأقيسة والقواعد، على ألا يؤدي إلى تغيير القواعد، أو زعزعة صحتها واطّرادها. وهناك تعريف آخر للتأويل: " دراسة تراكيب العربية من جهة الحذف والزيادة والتقديم والتأخير والتضمين، والحمل على المعنى ، وتقدير الإعراب، أي: تخريج كل ما جاء على غير قواعد النحويين وبأي طريقة من طرائق التخريج (الفهدي، 2012م).

والتأويل بوجه عام هو صرف الظواهر اللغوية إلى غير الظاهر للتوفيق بين أساليب اللغة وقواعد النّحو. ومبعث ذلك كما يتضح من التعريف فصيح هو التعارض بين الأسلوب اللغوي وعلم النحو فهو أشبه بتأويل المشكل عند المحدثين ،ومن أجل الوصول إلى التأويل الصحيح ظهر مفهوم (التقدير) الذي يمهد الطريق للحالة التوفيقية بين التعارض اللغوي والنحوي. فالتأويل يعد محاولة لإرجاع النصوص التي لم تتوفر فيها شروط الصحة نحوياً إلى مواقف تتسم بالسلامة النحوية، أو بتعبير آخر هو وضع قواعد اللغة المنافية للقواعد في قوالب هذه القاعدة، وإذا تحرينا الدقة عن استعمال العرب لمصطلح التأويل يتبين أنهم يطلقونه على أساليب مختلفة ترمي إلى إضفاء صفة اتساق على العلاقة بين النص والقاعدة، أي عند صرف الظاهرة اللغوية إلى وجه خفي يحتاج إلى تمعن وتدبر، فهذا نوع توفيقي لأسلوب اللغة والقاعدة النحوية، فالتأويل كان الوسيلة التي لجأ إليها النحاة للتوفيق بين القاعدة وبين النصوص المخالفة (أبو المكارم، 2007م).

ومن وجوه التأويل رد الفعل أو غيره مما يسبق بموصول حرفي إلى مصدر يكون مبتدأ أو فاعلاً أو مفعولا، أو بحسب ما يقتضيه موقعه في الجملة (اللبدي، 1985م).

3.2. مظاهر التأويل النّحوي وشروطه

قسمان، قسم له علاقة بالتركيب الدّاخلي للجملة، أو ما يسمى بالبنية العميقة عند اللسانيين المحدثين، وهي النظرية التي نادي بها تشومسكي وأطلق عليها النظرية التوليدية التحويلية والتي تعني أنّ (التوليد) قابلية الإنتاج لأمثلة لا حصر لها، و (التحويل) ما يطرأ على المثال من تحويل ، وإذا ما قورن هذا التغيير الذي يطرأ على القاعدة بما يسمى تأويلاً لدى النحويين لم نجده يبتعد عنه كثيراً، ويشمل التأويل: التقديم والتأخير، والحذف (بسيوني، 2017م)، وقسم له علاقة بالدلالة وهو ما يسمى بالتضمين، ويقصد به إعطاء الكلمة في الجملة معنى كلمة أخرى، وأكثر ما يكون في حروف الجر. ويضاف إلى هذا القسم الحمل على المعنى.

وتعارف النحويون على شروط للتأويل، منها ألا يكون المراد تأويله لغة فصيحة اختصت بها قبيلة أو طائفة من العرب لم يتكلموا إلا بها وخالفوا ما عليه الأكثرون. وأن يكون الكلام المراد تأويله مما يحتج به، فإن كان خارجا عن عصر الفصاحة أو عن القبائل المحتج بكلامها فلا ينبغي الاشتغال بتأويله، ويكتفي بوصفه باللحن والخطأ، وألاّ يبلغ التأويل من التكلف حدا يخرج به عن المستساغ، وإلا فهو مردود غير مقبول.

4.2. التأويل بين النحويين

ولعلّ أهم الظواهر التي أدت لظهور ظاهرتي التأويل والتقدير هي نظرية العامل، فافتراض وجود عامل حمل النحويين على النظر والبحث عنه مما اضطروا إلى تقديره إذا كان محذوفاً، وذلك لتستقيم عندهم نظرية العامل، ومن أسباب التأويل والتقدير كذلك تعدد الأوجه الإعرابية للفظ حسب القرائن (طاهر، 1430هـ).

الأصل في الكلام أن يدل على ما وضع له من معان بصورة واضحة وجلية، وقد وضع النحاة قواعد النحو عن طريق استقراء كلام العرب، لتكون قانونا يضبط كلام من يأتي بعدهم، وكانت تلك القواعد في قوالب ثابتة، أراد النحاة اطرادها على كل كلام العرب، ولكن بعض ما كان يسمع عن العرب لم يتفق مع تلك القواعد التي وضعها النحاة، فلذا لجأوا إلى التأويل ليوفقوا بين الكلام المسموع من العرب وقواعدهم. فالتأويل هو ترميم وإصلاح وإعادة تجميع للمعنى، لكن هذا التحديد لمهمة التأويل يوحي بانتهاء مجال اللغة المرتبط بإنتاج المعاني، وأن التأويل حالة معرفية طارئة يمثل استدعاء لمعاني مضادة لما يمكن أن يحور الحقيقة"(ناصر، 2007م). ويقول ابن جني: " ..أن يتفق اللفظ ألبتة ويختلف في تأويله، وعليه عامة الخلاف نحو قولهم: "هذا أمر لا ينادى وليده" فاللفظ غير مختلف فيه، لكن

يختلف في تفسيره، فقال قوم: إن الإنسان يذهل عن ولده لشدته، فيكون هذا كقول الله تعالى: ﴿ يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ ﴾ الحج الآية 2، والآي في هذا المعنى كثيرة. وقال قوم: أي هو أمر عظيم، فإنما ينادى فيه الرجال والجلة، لا الإماء والصبية. وقال آخرون: الصبيان إذا ورد الحي كاهن أو حوّاء أو رقّاء حُشِدُوا عليه واجتمعوا له، أي ليس هذا اليوم بيوم أنس ولهو، إنما هو يوم تجرد وجد. وقال آخرون: وهم أصحاب المعاني، أي لا وليد فيه فينادى، وإنما فيه الكفاة والنهضة" (ابن جني، د.ت) فهنا اللفظ متفق، ولكن المعاني مختلفة باختلاف التأويل والتقدير، يقول ابن الأثير:" فالمعنى المحمول على ظاهره لا يقع في تفسيره خلاف، والمعنى المعدول عن ظاهره إلى التأويل يقع فيه الخلاف، إذ باب التأويل غير محصور، والعلماء متفاوتون في هذا، فإنه قد يأخذ بعضهم وجها ضعيفا من التأويل، فيكسوه بعبارته قوة تميزه على غيره من الوجوه القوية " (ابن الأثير، 1995م).

وقال ابن جني (1386هـ)، كما في (أبو سويلم، 1988م) في قول الخنساء:

تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حتّى إذا أدَّكَرَتْ فإنّما هي إقْبال وإدْبارُ

" وأقوى التأويلين في قولها ... أن يكون من هذا أي كأنها مخلوقة من الإقبال والإدبار، لا على أن يكون من باب حذف المضاف، أي ذات إقبال وذات إدبار، ويكفيك من هذا كله قول الله تعالى:﴿ خُلِقَ الإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾ الأنبياء الآية 37، وذلك لكثرة فعله إياه واعتياده له، وهذا أقوى معنى من أن يكون أراد خلق العجل من الإنسان، لأنه أمر قد اطرد واتسع، فحمله على القلب يبعد في الصنعة ويصغر المعنى، وكأن هذا الموضع لما خفي على بعضهم قال في تأويله: إن العجل هنا الطين، ولعمري إنه في اللغة كما ذكر، غير أنه في هذا الموضع لا يراد به إلا نفس العجلة والسرعة، ألا تراه عز اسمه كيف قال عقِبه: ﴿ سَأُرِيكُمْ آيَاتِي فَلا تَسْتَعْجِلُونِ﴾ الأنبياء الآية 37.

فالتأويل أداة لتفسير المعنى، ووسيلة لتيسير فهم النص إذا كان ظاهر الكلام لا يتناسب مع المعنى المراد، لذلك أوّل النحاة الكلام وصرفوه عن ظاهره ليتفق مع المعنى، يقول سيبويه :" وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها" (سيبويه، 1988م).

لقد جعل النحاة علمهم وعملهم حول المعنى، بشرط ألا يتعارض ذلك مع وضوح المعنى والتأكيد على عدم غموضه أو فساده (جاد كريم، 2002م).

ومن الأصول في الجملة "الإفادة"، فإذا لم تتحقق الفائدة فلا تكون جملة مفيدة، ومنها "الذكر" فإذا عدل عنه إلى الحذف وجب تقدير المحذوف، ومنها "الإظهار" فإذا أضمر أحد الركنين وجب تفسيره، ومنها "الوصل" وقد يعدل عنه إلى الفصل، ومنها "الرتبة بين عناصر الجملة" وقد يعدل عنها إلى التقديم والتأخير (ابن السراج ، 1988م). وأما "الفصل" الذي ذكره النحويون فيكون بين المتلازمين، أو بين أجزاء الجملة التي يجب أن تكون متوالية دون فاصل أو اعتراض، وأما "الزيادة" فتكون بالحرف أو الناسخ، ويكون التقديم والتأخير حين لا تكون الرتبة محفوظة، ويكون الإضمار عند وجود العمل دون العامل، ويكون "التضمين" إما في أحد أجزاء الجملة أو في ضرب أسلوبها.

وذكر ابن هشام أن الحذف الذي يجب على النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصِّناعة النَّحوية، وذلك بأن يجد خبراً بدون مبتدأ أو بالعكس، أو شرطاً بدون جزاء أو بالعكس، أو معطوفاً بدون معطوف عليه، أو معمولاً بدون عامل. (ابن هشام، 1992م).

وأما التقديم والتأخير فقد ذكر ابن السرّاج أن الأشياء التي لا يجوز تقديمها على ما قبلها هي: " الصِّلة على الموصول، والمضمر على الظاهر في اللفظ والمعنى إلا ما جاء منه على شريطة التفسير، والصفة وما اتصل بها على الموصوف وجميع توابع الاسم حكمها كحكم الصفة، والمضاف إليه وما اتصل به على المضاف، وما عمل فيه حرف أو اتصل به حرف زائد لا يقدم على الحرف وما شبه من هذه الحروف بالفعل فنصب ورفع فلا يقدم مرفوعه على منصوبه، والفاعل لا يقدم على الفعل، والأفعال التي لا تتصرف لا يقدم عليها ما بعدها، والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين والصفات التي لا تشبه أسماء الفاعلين لا يقدم عليها ما عملت فيه، والحروف التي لها صدور الكلام لا يقدم ما بعدها على ما قبلها، وما عمل فيه معنى الفعل فلا يقدم المنصوب عليه، ولا يقدم التمييز وما عمل فيه معنى الفعل وما بعد إلا، وحروف الاستثناء لا تعمل فيما قبلها، ولا يقدم مرفوعه على منصوبه، ولا يفرق بين الفعل العامل والمعمول فيه بشيء لم يعمل فيه الفعل" (ابن السراج، 1988م).

وقد أحدث التأويل نزاعاً بين النحاة ، فالبصريون وضعوا قواعد يحتكمون إليها، وطوّعوا ما خرج عن تلك الأحكام إلى القواعد التي وضعوها، لذلك كثر التأويل في أحكامهم النحوية.

أما الكوفيون فإنهم في الغالب يحتكمون إلى السماع، ويقفون عند حدود المروي دون تأويله أو إخراجه عن ظاهره الذي ورد به، لذلك يقل التأويل عندهم.

ومن الأمثلة على التأويل ما مثّل له العدواني نقلاً عن الأنباري (1997م) بقوله:" .. أن يقول الكوفي: الدليل على جواز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر قول الشاعر (العدواني، 1973م)

وَمِمَّنْ وَلَدُوا عَامِـ ـرُ ذُوْ الطُّولِ وذُوْ العَرْضِ

فترك صرف عامر وهو منصرف فدل على جوازه. فيقول له البصري: إنما لم يصرفه لأنه ذهب به إلى القبيلة ".

5.2. التأويل أهميته ومظاهره

يعدُّ التأويل أحد أهم الموضوعات ذات الصِّلة بفلسفة النّحو، إذ شغل أذهان النحويين قديماً وحديثاً، لأن طبيعة التأويل القراءة العميقة للنص ، كما يمكن أن يعدِّ التأويلُ آليةً من آليات فهم النصوص والتعمق في معانيها، إذ إنّ كثيراً من التأويلات كشفت عما غمض من الظواهر اللغوية التي عالجها النحويون في ضوء التأويل النّحوي، لذا يلجأ النحويون إلى التأويل حين يفتون على ما لا يستقيم مع قواعدهم وأصولهم، فغاية التأويل النحوي، أولاً: صحة القواعد المقررة فلا تبطل بورود النصوص الفصيحة المخالفة، وثانياً: سلامة النصوص يعني من أن يدّعى بفسادها لمخالفتها ، وقد تبنى الرأي الأول البصريون وتبنى الثاني الكوفيون" (أنتونيو، 2013م).

الأسلوب الذي يحتمل وجها من المعنى غير الوجه الذي هو عليه، يقول الجرجاني:" واعلم أنه إذا كان بيناً في الشيء أنه لا يحتمل إلا الوجه الذي هو عليه حتى لا يشكل، وحتى لا يحتاج في العلم بأن ذلك حقه وأنه الصواب إلى فكر وروية فلا مزية، وإنما تكون المزية ويجب الفضل إذا احتمل في ظاهر الحال غير الوجه الذي جاء عليه وجها آخر، ثم رأيت النفس تنبو عن ذلك الوجه الآخر ورأيت الذي جاء عليه حسنا وقبولا يعدمهما إذا أنت تركته إلى الثاني" (الجرجاني، 1992م).

قال ابن هشام: "ولا يجوز "زيد اليوم" فإن وجد في كلامهم ما ظاهره ذلك وجب تأويله كقولهم: "الليلةَ الهلالُ" فهذا على حذف مضاف، والتقدير: الليلةَ طلوعُ الهلالِ" (ابن هشام، 1992م).

إن اللجوء إلى التأويل، والتقدير، والحذف، والاستتار، والتشبيه، والحمل على المعنى كان ضروريا للنحاة، لأنهم نظروا إلى القواعد على أنها قوانين، لا بد أن تفرض على المتكلمين، ولذلك أرادوا أن يظهروا هذه القواعد في صورة محكمة، حتى لا يتطرق إليها شك" (حماسة، 2006م).

فمن الواضح أن للتأويل أهمية كبرى في النحو العربي، وذلك عند تعدد احتمالات العلاقات النحوية في الجملة الواحدة، فهذا قد يؤدي إلى تعدد احتمالات المعنى دون وجود القرينة التي ترجح إحدى الاحتمالات على ما سواها، ويأتي دور التأويل في أنه إذا كانت الجادة على شيء، ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول (جاد كريم 2002م).

ونقل السيوطي قول أبي حيان الأندلسي في ذلك ، يقول:" التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء، ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول، أما إذا كان لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها فلا تأويل" (السيوطي، 1988م).

فالتأويل لا يحتاج إليه في بعض المواضع، لأنه يخرج النص اللغوي عن طبيعته، وخاصة إذا كان النص المراد تأويله يخص قبيلة أو طائفة من العرب، ومن الأمثلة على ذلك ما ورد من تأويل أبي علي الفارسي قول العرب: "ليسَ الطيبُ إلاَّ المسكُ" على أن فيه ضمير الشأن محذوفا، لأن أبا عمرو بن العلاء نقل أن ذلك لغة لبني تميم (ابن هشام، 1992م).

وقد يكون التأويل لأجل اطراد القواعد وإدخال جميع ظواهر اللغة في إطار واحد، كما فعل بعض النحويين ، وأما الكلام الشاذ والخارج عن القياس فلم يهتم العلماء بتأويله، وقد صرح ابن السراج بذلك فقال: "وليس البيت الشاذ والكلام المحفوظ بأدنى إسناد حجة على الأصل المجمع عليه في كلام ولا نحو ولا فقه" (ابن السراج، 1988م) وتأويل هذا وما أشبهه في الإعراب كتأويل ضعف أصحاب الحديث وأتباع القصاص في الفقه". ومعنى قول ابن السراج " أن التأويل قد لا يحتاج إليه في بعض أبواب النحو، لأنه يؤدي إلى غموض المعنى وخروجه عن المألوف، وخاصة إذا كان الكلام شاذاً وخارجاً عن القياس.

وقد تبين فيما سبق أن مظاهر التأويل كثيرة، منها الحذف والإضمار، والفصل والتقديم والتأخير، وأهم مظاهره التقدير، :" ونجد هنا عاملا مساعدا يمهد الطريق للتأويل وهو" التقدير" الذي يتميز به الدرس النحوي، فقد أحدث التأويل بتقدير العامل تخريجات كثيرة للقواعد النحوية، وخلافات متنوعة" (عفيفي، 1980م).

وهناك الكثير من المسائل التي لجأ فيها بعض النحاة إلى التأويل، ومنهم من منعها مثل إقامة الجار والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول به، وهذه المسألة أجازها الكوفيون ومنعها البصريون، واحتج الكوفيون بقراءة أبي جعفر: ﴿ لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ (الجاثية، 14) فالقائم مقام الفاعل المحذوف الجار والمجرور" بما "، وقال جرير كما في شلبي (1993م) :

وَلَوْ وَلَدَتْ قُفِيرةَ جَرْوَ كَلْبٍ لَسُبَّ بذلك الجرْوِ الكِلاَبا

على أن الجار والمجرور "بذلك" قائم مقام الفاعل.

يقول العكبري: " قراءة أبي جعفر على تقدير: ليجزي الله الخير قوما، فالخير مفعول به وهذا الفعل يتعدى إلى مفعولين، وأضمر الأول لدلالة الثاني عليه وبني الفعل للمجهول، وأما البيت فقد حمل على ما قالوا وحمل على وجه آخر، وهو أن يكون التقدير: فلو ولدت قفيرة الكلاب ياجرو كلب لسب أي جنس الكلاب" (العكبري، 1995م).

وفي مسألة إضافة الاسم إلى مرادفه استدل الكوفيون بشواهد تؤيد ذلك، ومنها قوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ ﴾ الواقعة، الآية 95، وقوله تعالى:﴿ وَلَدَارُ الآخِرَةِ خَيْرٌ ﴾ يوسف، الآية 109 وقوله تعالى: ﴿ وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ ﴾ القصص، الآية 44.

ومنع ذلك البصريون وأولوا شواهد الكوفيين بأن كل ذلك محمول على حذف المضاف وإقامة صفته مقامه، والتقدير عندهم: حق الأمر اليقين، ولدار الساعة الآخرة، وما كنت بجانب المكان الغربي (ابن الأنباري، د.ت).

وفي مسألة تقديم خبر "ليس" عليها، استدل البصريون على جواز ذلك بقوله تعالى:﴿ أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ هود، الآية 8 ، فنصب "يوم" بـ"مصروف"، ومصروف خبر"ليس" وتقديم معمول الخبر كتقديم الخبر نفسه، لأن المعمول تابع للعامل، ولا يقع التابع في موضع لا يقع فيه المتبوع، واعترض الكوفيون على هذا الشاهد، وذكروا أوجها أخرى له منها: أن "يوم" في موضع رفع، وبني على الفتح لإضافته إلى الفعل، ومنها أن "يوم" منصوب بفعل دل عليه الكلام، تقديره"يلازمهم يوم يأتيهم، ومنها أن "يوم" ظرف، والظروف يتساهل في نصبها، فلا يلزم من ذلك جواز النصب (الجاحظ، 1400هـ). وفي قوله تعالى:﴿ لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ ﴾ سورة النساء الآية 162، وقول مسكين الدارمي (الدارمي، 1389هـ) :

تُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفُنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالكَعْبِ غُوْط نَفَانِفُ

استدل الكوفيون على جواز العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، واعترض البصريون بتقدير فعل ناصب لقوله " المقيمين" والتقدير: أعني المقيمين، وبتقدير تكرير "بين" في البيت، فكأنه قال: وما بينها وبين الكعب، فحذف الثانية لدلالة الأولى عليها.

وفي مسألة تقديم خبر "ما زال" عليها أجاز الكوفيون تقديم الخبر، ومنع ذلك البصريون، ولا يجوز عند الجميع أن يقال: ما زال زيد إلا قائما، لأن "إلا" يؤتى بها لنقض النفي، وأما قول ذي الرمة (ذو الرمة، 1964م):

حرَاجيجُ ما تَنْفَكُّ إلاّ مُناخَةً على الخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِها بَلَدا قَفْرَا

فقد أوّله الكوفيون على أربعة أوجه:

الوجه الأول: أنه يروى ما تنفك آلا مناخه والآل الشخص يقال: هذا آل قد بدا، أي شخص، وبه سمي الآل لأنه يرفع الشخوص أول النهار وآخره.

والوجه الثاني: أنه يروى ما تنفك إلا مناخةُ بالرفع فلا يكون فيه حجة.

والوجه الثالث: أنه قد روى بالنصب ولكن ليس هو منصوباً لأنه خبر "ما تنفك" وإنما خبرها "على الخسف" فكأنه قال: ما تنفك على الخسف أي تظلم إلا أن تناخ.

والوجه الرابع: أنه جعل "ما تنفك" كلمة تامة لأنك تقول انفكت يده فتوهم فيها التمام ثم استثنى (الأنباري، 1987م)، وهنا صَدَر التأويل عن الكوفيين، وإن كان تعاطيهم له قليلا.

والتأويل في المسائل الخلافية يأتي في الغالب على ألسنة مؤلفي كتب الخلاف النحوي، وعلى كل حال فتأويل الشواهد الكثيرة لا يصح، لأن التأويل خلاف الأصل، كما أن "الحمل على الظاهر أولى، لتمام المعنى معه دون غموض أو إلباس" (السبيهين، 2005م)

6.2. التقدير في لغة العرب وأهميته

التقدير ظاهرة تستخدم لتفسير وتحليل البني النحوية للجمل، و التقدير هو عملية افتراضية يتم فيها إضافة كلمات أو حروف غير موجودة بشكل صريح في النص، ولكنها تفترض لتكملة المعنى أو توضيح التركيب النحوي، ويستخدم عندما يحذف جزء من الجملة لأسباب بلاغية أو أسلوبية، وتبقى العلاقة مفهومة ضمنياً (طاهر، 1430هـ).

للتقدير في العربية منزلة مهمة، لكثرة الإيجاز والحذف في لغة العرب، وقد استخدم العرب الإيجاز والاختصار في الكلام وأوصوا به، فإذا كان الكلام موجز ويدل على المعنى المقصود في وضوح فهو المطلوب، إذ الغاية من الكلام هي فهم المعنى، ولا يكون ذلك إلا باختيار الألفاظ المناسبة له دون زيادة أو نقصان.

والتقدير في الجملة العربية مرتبط بالمعنى الذي تؤول إليه الجملة حين يعاد ترتيبها، أو حين ينظر في الزيادة وما يمكن أن تؤديه من وضوح المعنى، أو حين ينظر في الحذف وما يؤديه من إيجاز واختصار، أو حين ينظر في العامل وما يؤديه من تأثير في الجملة .فهم حريصون على ألا يكون المعنى على حساب الإعراب والعكس صحيح، فإن تعارضا كان الجنوح إلى المعنى مع التخريج على ضرورة أجازها العرب" (أبو عبدالله، 1982م).

وتظهر أهمية التقدير إذا كان موافقا للمعنى، أما إذا كان مخالفا للمعنى فينبغي ترك الكلام على ظاهره دون تقدير، يقول ابن جني:" ألا ترى إلى فرق ما بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، فإذا مر بك شيء من هذا عن أصحابنا فأحفظ نفسك منه ولا تسترسل إليه، فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفا لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصححت طريق تقدير الإعراب حتى لا يشذ شيء منها عليك، وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه" وإذا ألجأت " أحكام الصناعة إلى تقدير محذوف .. فالواجب أن يكون بشرطين: ألا يلجأ إلى الإخلال بالمعنى، وأن يسوغ التلفظ به دون..الخروج على الأسلوب العربي المشهور" (ابن جني، 1386هـ).

7.2. الأمور المتعلقة بالتقدير

ومنها بيان مكان المقدر، وبيان مقداره وبيان كيفية التقدير، وغيرها ، ولخصها السيوطي فيما يلي (السيوطي، 1999م):

أولاً: القياس أن يقدر الشيء في مكانه الأصلي

وذلك لئلا يخالف الأصل من وجهين: الحذف، ووضع الشيء في غير محله، فيجب أن يقدر المفسر في نحو" زيداً رأيته" مقدماً عليه، إلا إذا تعذر الأصل أو اقتضي أمر معنوي لذلك. فالأول: نحو"أيَّهم رأيته" إذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله، ونحو: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ فصلت، الآية 14، فيمن نصب، إذ لا يلي "أما" فعل. والثاني: نحو متعلق باء البسملة الشريفة، فإن الزمخشري قدره مؤخراً عنها؛ لأن قريشاً كانت تقول: باسم اللات والعزَّى نفعل كذا، فيؤخرون أفعالهم عن ذكر ما اتخذوه معبوداً لهم تفخيما لشأنه بالتقديم، فوجب على الموحد أن يعتقد ذلك في اسم الله تعالى، فإنه الحقيق بذلك (الزمخشري، 1979م).

ثانياً: تقليل المقدر ما أمكن لتقل مخالفة الأصل

ولذلك كان تقدير الأخفش في: "ضربي زيداً قائما" "ضربُهُ قائماً" (الأخفش، 1990م) أولى من تقدير باقي البصريين: "حاصل إذ كان" أو"إذا كان قائما"، لأنه قدر اثنين وقدروا خمسة، ولأن التقدير من اللفظ أولى، حيث قدره من لفظ المبتدأ فقال: ضربُهُ حاصل قائماً.

وكان تقديره في "أنت مني فرسخان، بعدك مني فرسخان، أولى من تقدير الفارسي: أنت مني ذو مسافة فرسخين، لأنه قدر مضافا لا يحتاج معه إلى تقدير شيء آخر يتعلق به الظرف، والفارسي قدر شيئين يحتاج معهما إلى تقدير ثالث.

وضُعِّف قول بعضهم في:﴿ وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾ البقرة الآية 93، أن التقدير: حب عبادة العجل، والأولى تقدير الحب فقط. وضُعِّف قول الفارسي في:﴿ وَاللاَّئِي يَئِسْنَ﴾ الطلاق، الآية 4، أن الأصل: واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر، الأولى أن يكون الأصل: واللائي لم يحضن كذلك تقليلاً للمحذوف.

ثالثا: بيان كيفية التقدير

إذا استدعى الكلام تقدير أسماء متضايفة أو موصوف وصفة مضافة، أو جار ومجرور مضمر عائد على ما يحتاج إلى الرابط، فلا يقدر أن ذلك حذف دفعة واحدة بل على التدريج، فالأول نحو قوله تعالى: ﴿ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ﴾ الأحزاب الآية، 19، أي كدوران عين الذي، والثاني نحو (امرؤ القيس ،1994):

إذا قامَتَا تَضَوَّعَ المِسْكُ مِنْهُما نَسِيمَ الصَّبا جاءَتْ بِرَيَّا القَرَنْفُلِ

أي تضوعا مثل تضوع نسيم الصبا.

والثالث: كقوله تعالى:﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ البقرة، 93 الآية، أي لا تجزي فيه، ثم حذف "في" فصار لا تجزيه، ثم حذف الضمير منصوباً لا مخفوضا.

رابعا: أن يقدر المقدر من لفظ المذكور مهما أمكن.

فيقدر في "ضربي زيداً قائماً" ضربه قائماً، فإنه من لفظ المبتدأ دون إذ كان أو إذا كان، ويقدر "اضرب" دون " أهن" في زيدا اضربه، فإن منع من تقدير المذكور مانع معنوي أو صناعي، قدر ما لا مانع له، **فالأول** نحو: زيدا اضرب أخاه، يقدر فيه: "أهن" دون اضرب، **والثاني** نحو: زيداً امرر به ، يقدر فيه: جاوز دون امرر، لأنه لا يتعدى بنفسه، نعم إن

كان العامل مما يتعدى تارة بنفسه، وتارة بحرف الجر، نحو "نصح" في قولك: زيدا نصحت له، جاز أن نقدر: نصحت زيداً، بل هو أولى من تقدير غير الملفوظ به. ومما لا يقدر فيه مثل المذكور لمانع صناعي قول الراجز: يأيُّها المائحُ دَلْوي دُونَكَا

إذا قدر دلوي منصوبا فالمقدر: خذ، لا دونك، لأن أسماء الأفعال لا يتقدم معمولها عليها خلافاً للكوفيين.

خامسا: قد يكون اللفظ على تقدير، وذلك المقدر على تقدير آخر

نحو قوله تعالى:﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى ﴾ يونس، الآية37، فأن "يفترى" مؤول بـ"الافتراء"، والافتراء مؤول بـ" مفترى"، ﴿ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾ المجادلة، الآية 3، قيل: ما قبل الواو بمعنى القول، والقول بتأويل المقول (السيوطي، 1999م).

سادسا: ليس كل مقدر عليه دليل من اللفظ

بدليل المقصور، فإن الإعراب فيه مقدر، وليس له لفظ يدل عليه، وكذلك الأسماء الستة عند سيبويه، الإعراب مقدر في حروف المد منها، وإن لم يكن في اللفظ ما يدل عليه.

8.2. الخلاف بين المدرستين في ظاهرة التقدير

ومن أمثلة التقدير ما ذكره ابن السراج من اختلاف البصريين والكوفيين في قوله تعالى: ﴿ وَمَا مِنَّا إِلاَّ لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ ﴾ الصافات، الآية 164، فقال:" والتأويل عند أصحابنا: وما منا أحد إلا له، والكوفيون يقولون: إن "من" تضمر مع "من" وفي التأويل عندهم: إلا من له مقام" (ابن السراج، 1988م) .

وقال ابن النحاس:" فيه تقديران عند أهل العربية، أحدهما: وما منا إلا من له، وحذفت "من" وهذا مذهب الكوفيين، وفيه ما لا خفاء فيه من حذف الموصول، والقول الآخر أن المعنى: وما منا ملك إلا له مقام معلوم، وهذا قول البصريين" (النحاس، 1988م)

وفي الآية السابقة اختلف تقدير الكوفيين عن تقدير البصريين، فالبصريون يقدرون المحذوف قبل "إلا"، والكوفيون يقدرونه بعدها.

وفي مسألة رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور يرى الكوفيون أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه لما فيه من معنى الفعل، ويرى البصريون أن الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه وإنما يرتفع بالابتداء، وقد رد أبو

البركات الأنباري على الكوفيين القائلين إن التقدير في أمامك زيد، وفي الدار عمرو: حلَّ أمامك زيد، وحلَّ في الدار عمرو، فحذف الفعل واكتفي بالظرف بقوله: "لا نسلم أن التقدير في الفعل التقديم، بل الفعل وما عمل فيه في تقدير التأخير، وتقديم الظرف لا يدل على تقديم الفعل، لأن الظرف معمول الفعل والفعل هو الخبر وتقديم معمول الخبر لا يدل على أن الأصل في الخبر التقديم".

وفي مسألة نعم وبئس أفعلان هما أم اسمان؟ يرى الكوفيون أنهما اسمان ويرى البصريون أنهما فعلان، ورد أبو البركات الأنباري على استدلال الكوفيين على اسميتهما بدخول حرف الجر عليهما بقوله:" وقول بعض العرب: نِعْمَ السَّيرُ عَلَى بِئْسَ العَيْرُ ، وقول الآخر: واللهِ مَا هِي بنعم المَولُودةُ (ابن هشام، 1383ه) فنقول: دخول حرف الجر عليهما ليس لهم فيه حجة، لأن الحكاية فيه مقدرة، وحرف الجر يدخل مع تقدير الحكاية على ما لا شبهة في فعليته، قال الراجز (ابن الشجري، 1992م)

واللهِ ما ليلي بِنَامَ صَاحِبُهْ ولا مخالِطِ الليانِ جانبُه

والتقدير في قول العرب: نِعْمَ السَّيرُ عَلَى بِئْسَ العَيْرُ: نِعْمَ السَّيرُ على عيرٍ مقولٍ فيه بئسَ العيرُ، والتقدير في قول الآخر: واللهِ مَا هِي بِنِعْمَ المَولُودةُ : واللهِ ما هي بمولودةٍ مقولٍ فيها نِعمَ المولودةُ، وهنا التقدير جاء أكثر من كلمة. " (ابن الأنباري، د. ت)

تكشف دراسة ظاهرتي التأويل والتقدير عند النحويين عن عمق التفكير النحوي، وسعة أدواته في التعامل مع النصوص التي لا تخضع للقياس الظاهر، وقد تبين من خلال الدراسة أن النحويين لم يلجأوا إلى التأويل والتقدير عبثاً، بل كانا وسيلتين للتوفيق بين النصوص من جهة، والقواعد النحوية من جهة أخرى، ضمن رؤية تعلي من مكانة النصوص، كما أظهرت الدراسة أن ثمة تبايناً واضحاً بين المدرستين النحويتين في توظيف هاتين الظاهرتين، مما يعكس ثراء التراث النحوي، وتعدد مناهجه، وأثبتت الدراسة أن التأويل والتقدير من أهم أدوات التحليل النحوي لفهم العربية في مستوياتها العليا وبخاصة في مجالات التفسير والبلاغة والقراءات والنقد، ومن ثم فإن إعادة قراءة هذه الظواهر بروح نقدية منهجية تمثل خطوة مهمة نحو تجديد الدرس النحوي وتفعيله في سياقات تعليمية وبحثية معاصرة.

3. الدراسات السابقة

1- ظاهرة التأويل وعلاقتها بالعامل النحوي: الباحثة م.د رنا ماجد حميد. المجلة العلمية العربي للبحوث .

الملخص: يهدف هذا البحث إلى بيان دور التأويل في توسيع دائرة الدرس النحوي بمختلف اتجاهاته ، مع التركيز على علاقته بنظرية العامل

2- منزلة التأويل النحوي ومظاهره في التفكير اللغوي العربي: المجلة العلمية العربية للبحوث

الملخص: تتناول الدراسة منزلة التأويل كمسلك علمي إيجابي في التفكير النحوي العربي، مع رصد دلالاته في اللغة والاصطلاح النحوي، ودواعيه، وتجلياته في المستويات اللغوية.

3- التأويل النحوي عند المفسرين : مجمع البيان للطبرسي " نموذجاً. (الألوكا، 2009م)

الملخص: تستعرض الدراسة التأويل النحوي في ميدان الدراسات القرآنية مع التركيز على كتاب مجمع البيان للطبرسي كنموذج موقع ألوكا .

4- التأويل النحوي في القرآن الكريم : الباحث د.عبد الفتاح الحموز

الملخص: يركز البحث على دراسة التأويل النحوي في القرآن الكريم مع تحليل الأمثلة والتطبيقات المختلفة.

5- ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم. الباحث : د.عبد القادر هنادي

الملخص : يتناول البحث ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم مع التركيز على تحليل الأمثلة والتطبيقات المختلفة

6- التأويل النحوي واللغوي عند أبي البركات الأنباري

الملخص: تستعرض الدراسة التأويل النحوي واللغوي مع تحليل الأمثلة والتطبيقات المختلفة.

7- التأويل النحوي واللغوي عند أبي جعفر النحاس التأويل النحوي واللغوي عند النحاس مع تحليل الأمثلة والتطبيقات المختلفة.

على الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت التأويل أو التقدير بوصف كل منهما ظاهرة مستقلة أو في سياقات محددة كتفسير النصوص أو توجيه القراءات ،فإن هذه الدراسة تنفرد بجمع الظاهرتين في إطار تحليلي واحد من خلال دراسة تربط بين التأويل والتقدير من حيث المفهوم والدوافع، والأهداف، كما تتميز الدراسة بتركيزها على البعد المنهجي في استخدام هاتين الظاهرتين والكشف عن العلاقة الجدلية بينهما، من جهة، وبين القاعدة النحوية

والنصوص الشاذة من جهة أخرى، كما تبرز الدراسة الخلاف بين المدارس النحوية في التعامل مع الظاهرتين، وخاصة بين البصريين والكوفيين في ضوء شواهد قرآنية وشعرية.

كشفت الدراسات السابقة عن وجود خلافات جوهرية في تناول ظاهرتي التأويل والتقدير بين النحويين وكذلك بين الباحثين المعاصرين ،وتتمثل أبرز هذه الخلافات في المفهوم والحدود أي رسم الحد الفاصل بين التأويل والتقدير، فبعضهم يرى أن التأويل أوسع دائرة من التقدير، بينما يرى آخرون أن التقدير أداة مستقلة يلجأ إليها عند غياب أو حذف لفظي ،دون أن يقتضي تأويلاً دلاليا بالضرورة، كذلك يأتي الخلاف حول الوظيفة النحوية إذ إن التقدير له طابع تفسيري يرتبط بالنص القرآني ، بينما التأويل وسيلة بلاغية وعقائدية أكثر منها نحوية صرفة، كذلك ثمة خلاف في الدراسات السابقة ظهر في العلاقة بين الظاهرتين فلم تجمع الدراسات السابقة على تحديد طبيعة العلاقة بين التأويل والتقدير فقد ربط بعضهم بينهما بينما فصل آخرون بينهما تماماً، فعدوا التقدير ممارسة شكلية، والتأويل ممارسة دلالية أو عقلية، أما في الموقف من المدارس النحوية، فقد أظهرت الدراسات السابقة تفاوتاً في توظيف الظاهرتين بين البصريين والكوفيين: فالبصريون يميلون إلى التقدير وفق قاعدة قياسية، بينما يظهر عند الكوفيين ميل أوضح نحو التأويل لتبرير ما لا يتفق مع القياس.

توصلت الدراسة إلى أن كل هذه الخلافات تكشف عن تعقيد الظاهرتين وتداخلهما، مما يبرز الحاجة إلى دراسات جديدة تعيد فحص المفهومين في ضوء الأصول النحوية، وتسهم في رسم حدودها الوظيفية والمنهجية بشكل أوضح وأكثر توازناً كما تناولته هذه الدراسة.

الخاتمة

النتائج

من خلال الدراسة لظاهرتي التأويل والتقدير يمكن أن نتوصل لنتائج ، من أهمها :-

1- التأويل والتقدير ظاهرتان محورتان لفهم التركيب النَحوي وأغراضه.

2- التأويل يساعد في كشف المعاني المحتملة للكلمات والجمل التي قد تكون غير واضحة للوهلة الأولى ، من خلال تفسير ما هو مضمر أو مشكوك في فهمه.

3- التأويل يتيح للنحاة التأمل مع التراكيب التي تحتمل أكثر من تفسير، مما يعزز دقة الفهم والتفسير.

4- يستخدم التقدير لملء الفراغات النحوية التي قد تنتج عن حذف كلمات أو جمل معينة مما يضمن استمرارية المعنى، وسلامة التركيب.

5- التقدير مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الحذف البلاغي، حيث يتم حذف جزء من الجملة لأغراض أسلوبية دون التأثير على فهم النَّص.

6- يتيح التقدير للنحاة إمكانية إثبات العلاقة النحوية بين الأجزاء المختلفة للجملة حتى في حال غياب بعض الكلمات.

التوصيات

1- إجراء دراسات مقارنة بين التأويل النحوي والتأويل البلاغي لمعرفة أوجه الاختلاف والتكامل بينهما.

2- تطبيق ظاهرتي التأويل والتقدير في تحليل النصوص الأدبية الحديثة لاختيار مدى ملاءمتهما للتطورات اللغوية.

3- توظيف الظاهرتين في دراسة النصوص القرآنية والحديث النبوي بشكل أعمق لبيان دورهما في تفسير النصوص الدينية.

4- إنشاء قواعد بيانات تحتوي على أمثلة تطبيقية للتأويل والتطبيق لتسهيل البحث والتحليل.

5- إدراج دراسة ظاهرتي التأويل والتقدير ضمن مناهج النحو في الجامعات بطريقة عملية.

المصادروالمراجع

- القرآن الكريم.
- ابن الأثير، ضياء الدين (1995). المثل السائر في أدب الكتاب والشاعر، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: المكتبة العصرية.
- أبو عبد الله، عبد العزيز(1982م). المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل. طرابلس: منشورات الكتاب والتوزيع.
- أبو سويلم ، أنور أبو سويلم (1988م). (شرح أشعار الخنساء في ضوء الدرس اللغوي) تحقيق ديوان الخنساء، عمان،دار الفكر. الطبعة الأولى.
- أبو المكارم (2007م). علي ،أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة .

- امرؤ القيس، حُندُج بن حُجر الكندي (1994م). ديوان امرئ القيس، شرح وتحقيق حجر. بيروت: دار الفكر العربي.
- الأخفش الأوسط (سعيد بن مسعدة) (1990م). معاني القرآن، تحقيق الدكتورة. هدى قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الأولى 1411.
- الأنباري، أبو البركات (د.ت). الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الفكر.
- الأنباري، أبو البركات ،(1987). الإغراب في جدل الإعراب، لأبي البركات، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر.
- أنتونيو، عرفان (2013). مفهوم التأويل في علم النحو، بحث منشور مقدم إلى مجلة كلية الآداب جامعة سونن كاليجاكا الإسلامية م
- ابن جني ، أبو الفتح عثمان (1386ه). الخصائص، تحقيق محمد على النجار. القاهرة: دار الكتب المصرية.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (د.ت). المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق عبد الحليم النجار، على النجدي ناصف، عبد الفتاح شلبي. القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- ابن السراج، أبو بكر (1988م). الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ابن الشجري (1992م). أمالي ابن الشجري، تحقيق محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- ابن فارس، (1366ه). مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، عيسى البابي الحلبي، مصر.
- ابن منظور، محمد بن مكرم الأفريقي المصري (1997م). لسان العرب، طبعة جديدة باعتناء: أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي. القاهرة.
- ابن هشام ، الأنصاري (1383ه). شرح قطر الندى وبل الصدى، الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة.
- ابن هشام، الأنصاري (1992م). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية.
- جاد كريم ، عبد الله أحمد ، (2002). المعنى والنحو ، مكتبة الآداب، الطبعة الأولى.

- الجرجاني،عبد القاهر (1992م). دلائل الإعجاز. تحقيق: محمود شاكر، دار المدني، جدة.
- جرير، ابن عطية (1993). شرح تاج الدين شلق، دار الكتاب العربي، بيروت.
- الجوهري ، إسماعيل (1995). تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهر، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار الكتاب العربي، مصر مادة (م ل ح)، وفي مختار الصحاح لمحمد الرازي، تحقيق د. محمود خاطر، مكتبة لبنان، بيروت.
- الجاحظ، أبو عمرو عثمان بن بحر (1400ه). البيان والتبيين، ، تحقيق فوزي عطوي، بيروت: دار صعب،.
- حماسة، محمد عبد اللطيف، (2006م). لغة الشعر: دراسة في الضرورة الشعرية. القاهرة: مكتبة الآداب، دار غريب.
- الدارمي، مسكين بن عامر (1389ه). ديوان مسكين الدارمي، تحقيق خليل إبراهيم العطية، بغداد.
- ذو الرمة، غيلان عقبة (1964م). ديوان ذي الرمة، تحقيق مطيع ببيلي. دمشق-بيروت: المكتب الإسلامي.
- العدواني، ذو الإصبع (1973م). ديوان العدواني، تحقيق عبد الوهاب العدواني، وزارة الإعلام العراقية، الموصل.
- الرازي، محمد (1995). مختار الصحاح ، تحقيق محمود خاطر، مكتبة لبنان، بيروت، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الفرقان، عمان.
- الزمخشري، جار الله محمود بن عمر (1979م). أساس البلاغة، دار الفكر.
- السيوطي، جلال الدين (1988م). الاقتراح في علم أصول النحو، قدم له وضبطه أحمد سليم الحمصي، محمد أحمد قاسم، مكتبة الفيصلية.
- السيوطي، جلال الدين (1999م). الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق محمد الفاضلي، المكتبة العصرية، بيروت.
- بسيوني، سماسم عبد العزيز (2017م). التأويل أسبابه ووسائله في النحو العربي ، حوليات كلية اللغة العربية بالمنوفية ، العدد (32).

- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (1988م). الكتابز تحقيق: عبد السلام محمد هارون. 5 مجلدات. القاهرة. مكتبة الخانجي.
- السبيهين، محمد (2005م). مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- عفيفي، عبد الغفار (1980م). التأويل في النحو العربي. القاهرة: دار المعارف.
- العكبري، أبو البقاء (1995م). اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق عبد الإله النبهان، دمشق: دار الفكر.
- الفهدي، فلاح إبراهيم نصيف (2012م). التأويل النحوي في الحديث الشريف، أطروحة دكتوراه، مجلة المشكاة ، العدد (9 – 10) جامعة الزيتونة.
- طاهر، فاطمة محمد (1430هـ). أطروحة دكتوراه ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة
- اللبدي، محمد نجيب (1985م). معجم المصطلحات النحوية والصرفية.
- ناصر، عمارة (2007). اللغة والتأويل، دار الفارابي، الطبعة الأولى.
- النحاس، أبو جعفر(1988م). إعراب القرآن، زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت.